

Distr.: General  
1 March 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت\*

المناقشة المواضيعية بشأن التدابير الفعالة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين، وخصوصاً النساء والأطفال، وحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم

دليل إضافي للمناقشة المواضيعية بشأن التدابير الفعالة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين، وخصوصاً النساء والأطفال، وحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم

مذكرة من الأمانة

### ملخص

قرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره 241/2016 أن يكون الموضوع البارز في دورة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التاسعة والعشرين هو "التدابير الفعالة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين، وخصوصاً النساء والأطفال، وحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم". ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجلت المناقشة المواضيعية إلى الدورة الثلاثين للجنة. وتسعى هذه المذكرة التي قدمتها الأمانة إلى دعم المناقشة المواضيعية من خلال توفير معلومات أساسية عن الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها على الأشخاص المرتحلين وعلى تهريب المهاجرين. وهي تقدم لمحة عامة مستتدة إلى بيانات أولية جُمعت عن مواطن الخطر التي يواجهها الأشخاص الذين يلجأون إلى خدمات المهريين في السياق الحالي للجائحة، كما أنها تثير مسائل قد تود اللجنة أن تناقشها.

\* E/CN.15/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

220321 220321 V.21-01185 (A)



## أولاً - مقدمة

- 1- قرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره 241/2016 أن يكون الموضوع البارز في دورة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التاسعة والعشرين هو "التدابير الفعالة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين، وخصوصاً النساء والأطفال، وحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم".
- 2- وأقرّت اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين المستأنفة، المعقودة يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2019، الاقتراح المقدم من الرئيس بشأن تنظيم المناقشة المواضيعية التي ستجرى في دورتها التاسعة والعشرين.
- 3- ونظراً لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقدت الدورة العادية التاسعة والعشرون للجنة في شكل مصغر في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره 230/2020 تأجيل المناقشة المواضيعية المقررة في الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الثلاثين للجنة.
- 4- وينبغي قراءة هذه المذكرة بالاقتران مع الدليل المواضيعي (E/CN.15/2020/6) الذي أُعد للدورة التاسعة والعشرين، والذي يقدم معلومات أساسية عن اتجاهات تهريب المهاجرين وسمات المهريين ومن يلجأون إلى خدماتهم، ويناقش الممارسات الواعدة والتحديات فيما يتعلق بالتصدي لتهريب المهاجرين. وتتركز هذه المذكرة على مسائل الوقاية والحماية المنبثقة عن مواطن الضعف التي يواجهها الأشخاص المرتحلون في ظل جائحة كوفيد-19. والمذكرتان تكمل إحداهما الأخرى وينبغي قراءتهما كوحدة متكاملة.
- 5- وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى أزمة صحية واجتماعية واقتصادية وإنسانية لم يسبق لها مثيل على نطاق عالمي. ودوافع الهجرة التي كانت موجودة قبل الجائحة لم تستمر فحسب، بل ازدادت في بعض الحالات، في حين أن الحدود أُغلقت والمسارات العادية للهجرة واللجوء تقلصت، مما دفع الكثير من المهاجرين للجوء إلى خدمات المهريين. ونتيجة لما اتخذ من تدابير لاحتواء جائحة كوفيد-19، واجه اللاجئون والمهاجرون صعوبات وتحديات متزايدة أثناء المرور العابر، وعلى الحدود، وفي مرافق الاستقبال، وفي بلدان المقصد وعند العودة، ووضِعوا في أوضاع متزايدة في الهاشاشة وتعرضوا لخطر متزايد لأشكال التهريب المشددة.
- 6- وأثرت تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 تأثيراً عميقاً أيضاً على الجماعات الإجرامية المنظمة،<sup>(1)</sup> بما في ذلك شبكات تهريب المهاجرين، واضطرتها إلى تعديل أساليب العمل، كما زادت، في بعض الحالات، الطلب على خدمات التهريب وربحيتها.
- 7- وبالنظر إلى أن البيانات المتعلقة بتأثير كوفيد-19 على تهريب المهاجرين مازالت شحيحة، قد تكون مناطق معينة ممثلة تمثيلاً زائداً في هذا التقرير.

## ثانياً - التطورات المستجدة في الإطار العالمي

- 8- يعد تهريب المهاجرين في جوهره جريمة عبر وطنية؛ ومن ثم يجب أن يوضع التعاون الدولي في صميم الجهود المبذولة للتصدي له بفعالية. وتنتج عدة صكوك دولية مجالاً للعمل المنسق لمكافحة هذه الجريمة.
- 9- ويُذكر أن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية دخل حيز النفاذ في 28 كانون الثاني/يناير 2004. والغرض من البروتوكول، حسبما ورد في المادة 2 منه، هو منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين. وفي شباط/فبراير 2021، كانت 150 دولة

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "The impact of COVID-19 on organized (1) crime", Research Brief (Vienna, 2020), p.9

عضواً أطرافاً في البروتوكول الذي يوفر إطاراً شاملاً لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته. وفي عام 2020، بدأ العمل بألية رسمية لاستعراض اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، تقوم بمقتضاها الدول الأطراف في تلك الصكوك، بما فيها بروتوكول تهريب المهاجرين، على مدار العقد المقبل، باستعراض تنفيذها على الصعيد الوطني واستبانة الثغرات والممارسات الجيدة الموجودة في إطار التدابير الحالية.

10- وبعد مرور عقدين على اعتماد بروتوكول تهريب المهاجرين، يؤكد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (قرار الجمعية العامة 195/73)، المعتمد في عام 2018، التزام المجتمع الدولي بالتصدي لتهريب المهاجرين في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً تتناول التحديات والفرص الناشئة عن الهجرة الدولية. وفي الهدف 9 من الاتفاق العالمي، كررت الدول الأعضاء تأكيد ضرورة تنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين، والتزمت بتكثيف الجهود المشتركة لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته، بما في ذلك عن طريق تحديد المهاجرين المهريين لحماية حقوق الإنسان التي لهم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وتقديم المساعدة على وجه الخصوص إلى المهاجرين المعرضين للتهريب في ظروف مشددة للعقوبة، وفقاً للقانون الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في أول استعراض من الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي المقرر إجراؤها على الصعيد العالمي طوال عامي 2020 و2021،<sup>(2)</sup> أكدت الدول أن تدابير التصدي لتهريب المهاجرين ينبغي أن تحمي حقوق المهاجرين، لا سيما في ظل الظروف المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

## ثالثاً - التعاريف

11- يوفر تعريف عبارة "تهريب المهاجرين" الوارد في المادة 3 من بروتوكول تهريب المهاجرين الأساس لاتخاذ إجراءات لمكافحة هذه الجريمة. وينص التعريف على أن عبارة "تهريب المهاجرين" يُقصد بها تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

12- ومفهوم "المنفعة المالية أو المنفعة المادية الأخرى" ليس معرّفًا لا في بروتوكول تهريب المهاجرين ولا في اتفاقية الجريمة المنظمة، التي تُستخدم فيها هذه العبارة في تعريف مصطلح "الجماعة الإجرامية المنظمة". إلا أنه يتضح من الملاحظات التفسيرية للمادة 3 من بروتوكول تهريب المهاجرين الواردة في الأعمال التحضيرية عن المفاوضات بشأن وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها أن مفهوم "المنفعة المالية أو المنفعة المادية الأخرى" أدرج في بروتوكول تهريب المهاجرين للتمييز بين أفعال الجماعات التي تيسر دخول الآخرين بصورة غير مشروعة لأسباب إنسانية أو أسرية وأولئك الذين يفعلون ذلك لغرض الربح. واعتُبر دافع الربح وسيلة هامة لربط التعريف بأنشطة الجريمة المنظمة، وإن كان ينطبق بنفس القدر على أفعال التهريب التي يرتكبها أفراد والتي يرتكبها شخصان يعملان معاً أو أكثر.

13- وقد نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورقة مناقشة تقنية لتقديم إرشادات عملية بشأن هذا المفهوم،<sup>(3)</sup> وأعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية مفصلة عن الجانب المتعلق بعنصر "المنفعة المالية أو المنفعة المادية الأخرى" من تعريف تهريب المهاجرين (CTOC/COP/WG.7/2017/4).

(2) The Economic Commission for Europe region, the first under review, includes 56 member States from Central Asia, Europe and North America

(3) UNODC, *The Concept of "Financial or Other Material Benefit" in the Smuggling of Migrants* (3) Protocol: Issue Paper (Vienna, 2017)

## رابعاً - تأثير جائحة كوفيد-19 على الهجرة واللجوء

### ألف - إجراءات اللجوء والمسارات القانونية للهجرة

14- لم تتسبب جائحة كوفيد-19 في أزمة صحية عالمية فحسب، بل أيضاً في أزمة اجتماعية واقتصادية وأزمة حماية ستؤثر على المجتمعات لسنوات قادمة.<sup>(4)</sup> وهذا يشمل تأثيراً ملحوظاً على التنقل، مع ما تفرضه الحكومات في جميع أنحاء العالم من قيود عديدة دائمة التغيير على التنقل، سواء عبر الحدود أو داخلها. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، في أول موجة من تدابير التصدي للجائحة، أصدر أكثر من 100 بلد أو إقليم أو منطقة في جميع أنحاء العالم، بحلول 19 آذار/مارس 2020، قيوداً جديدة على السفر أو غيروا ما هو قائم منها، للتصدي لجائحة كوفيد-19.<sup>(5)</sup> وكثيراً ما اقترنت هذه القيود بتدابير معززة للدوريات الحدودية. فقد أغلقت جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، غالبية نقاطها الحدودية ونشرت الجيش للقيام بدوريات على حدودها، في حين نشرت بيرو وإكوادور وحدات الشرطة والجيش لمراقبة نقاط العبور غير النظامية في ذروة الجائحة.<sup>(6)</sup>

15- وعلى الرغم من أن البحوث التي أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تبين أن القيود المفروضة على السفر والتنقل المتصلة بجائحة كوفيد-19 لم تمنع الناس من الفرار من النزاعات والعنف والظروف الخطيرة واللاإنسانية،<sup>(7)</sup> فإن الجائحة وتدابير الاحتواء المتخذة لحماية الصحة العمومية زادت من صعوبة استقبال اللاجئين وتقييم حاجة ملتمسي اللجوء إلى الحماية في كثرة من البلدان في جميع أنحاء العالم. وتضم تدفقات الهجرة المختلطة لاجئين وطالبي لجوء ومهاجرين اقتصاديين وغيرهم، بمن فيهم القصر غير المصحوبين بذويهم والمهاجرون البيئيون والأشخاص المهزبون وضحايا الاتجار والمهاجرون الذين تقطعت بهم السبل.<sup>(8)</sup> ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أغلق 144 بلداً حدوده كلياً أو جزئياً، بينما طُبِّقَت القيود المفروضة على الدخول بسبب الجائحة، في 64 بلداً، على جميع الأشخاص المرتحلين، بغض النظر عن حاجتهم إلى الحماية الدولية، واستحالت تماماً سبل الوصول إلى الإقليم و/أو إجراءات اللجوء الوطنية، في انتهاك للالتزامات الدولية بمقتضى قانون اللاجئين.<sup>(9)</sup> وعلاوة على ذلك، أوقفت بعض الدول استقبال الوافدين لإعادة توطينهم فيها في ضوء الحالة الصحية العمومية، التي تؤثر على قدرتها على استقبال اللاجئين المعاد توطينهم.<sup>(10)</sup>

16- وواجه أيضاً طالبو اللجوء واللاجئون في بلدان المقصد تحديات في الحصول على الحماية الدولية واللجوء. وأبلغ عن حدوث تأخيرات في إجراءات اللجوء بسبب تعليق أو تأجيل جلسات المحكمة أو إجراءاتها، وأفيد كذلك بتعزيز استخدام التكنولوجيا والأدوات الإلكترونية لإجراء المقابلات الشخصية وجلسات الاستماع المتعلقة باللجوء

(4) United Nations, "Policy brief: COVID-19 and people on the move (June 2020), p. 2

(5) International Organization for Migration (IOM), Displacement Tracking Matrix (COVID-19), "Global mobility restriction overview", 19 March 2020.

(6) Lucia Bird, Smuggling in the time of COVID-19: the impact of the pandemic on human-smuggling dynamics and migrant-protection risks (Geneva, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2020), p. 8

(7) UNODC, "Research brief: how COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling and cross-border trafficking in persons to Europe and North America" (Vienna, 2020), p. 6

(8) IOM, "Challenges of irregular migration: addressing mixed migration flows" (MC/INF/294, para. 6)

(9) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), COVID-19 Platform, "Temporary Measures and Impact on Protection"

(10) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية تعلنان عن تعليق مؤقت لسفر اللاجئين في إطار إعادة التوطين"، 17 آذار/مارس 2020.

وتقديم وثائق الاستئناف، فضلاً عن تمديد المهل الزمنية لممارسة سبل الانتصاف القانونية.<sup>(11)</sup> إلا أنه في الجزء الثاني من السنة، بعد تخفيف تدابير الاحتواء في دول كثيرة، واجهت الدوائر القانونية والمحاكم تراكماً كبيراً في الإجراءات، مما أعاق سير نظم اللجوء، وأضر بالظروف المحفوفة بالمخاطر أصلاً لملتزمي اللجوء الذين يحتاجون إلى الحماية وتصاريح الإقامة على سبيل الاستعجال.<sup>(12)</sup> وفي كانون الثاني/يناير 2021، أفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن نظم اللجوء في عدة بلدان مازالت لا تعمل كلياً أو جزئياً،<sup>(13)</sup> مما يدل على أن الجائحة مازالت تزيد من صعوبة حصول طالبي اللجوء على الحماية الدولية.

17- وعلى الرغم من أن ممارسات أفضل وُثِّقت في بعض البلدان في عام 2020، مثل المقابلات عن بعد والتمديد التلقائي لتصاريح الإقامة ووثائقها وتسوية أوضاع المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، فإن بلداناً أخرى أوقفت إجراءات الهجرة وإجراءات التأشيرات تماماً. وفي مثل هذه الحالات، وبدون إمكانية التمديد، انتهت صلاحية وثائق الإقامة القانونية، مما دفع المهاجرين دفعاً إلى وضع غير قانوني.<sup>(14)</sup>

18- ويتضح بجلاء أن الجائحة تشكل تحدياً أمام مبادرة الحكومات بإنشاء أو إدانة مسارات قانونية للهجرة، وفق ما هو محدد كهدف في الغاية 10-7 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إلا أن مسارات الهجرة القانونية ينبغي أن تكون جزءاً من تدابير التصدي لأي أزمة، بما في ذلك الجائحة الحالية، ولو لضمان ألا تؤدي تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 إلى مضاعفة تعرض المهاجرين لضرر وإيذاء كبيرين.<sup>(15)</sup>

## باء - تأثير جائحة كوفيد-19 على دوافع الهجرة

19- على الرغم من أن تدابير التصدي للجائحة حدّت من إمكانيات التنقل في جميع أنحاء العالم، فإن دوافع الهجرة استمرت إلى حد كبير بل وزادت في بعض الحالات بسبب الآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ففي دراسة استقصائية أجريت للمهاجرين في النيجر، على سبيل المثال، أفاد جميع المجيبين تقريباً بأن كوفيد-19 أثرت على رحلاتهم (91 في المائة) وعلى خطط هجرتهم (49 في المائة)، لكنهم أضافوا أنهم سيواصلون في الغالب رحلاتهم، على الرغم من تأثير الجائحة على تنقلهم، وإن كان ذلك بفترات توقف أطول وطرق معدلة.<sup>(16)</sup>

20- وتتسأ نسبة كبيرة من الأفراد المهريين عبر الحدود من بلدان تعصف بها النزاعات والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب و/أو الاضطهاد، ومن ثم يحق لهم الحصول على الحماية الدولية (CTOC/COP/WG.7/2020/2، الفقرة 12). وخلال جائحة كوفيد-19، استمرت النزاعات والكوارث الإنسانية وانعدام الأمان جميعاً في دفع الهجرة. وعلى امتداد طرق البحر الأبيض المتوسط، على سبيل المثال، لم تمنع

(11) European Asylum Support Office, "COVID-19 emergency measures in asylum and reception systems" (June 2020), p. 19.

(12) المرجع نفسه، الصفحات 18-20.

(13) UNHCR, COVID-19 Platform.

(14) IOM, "COVID-19 impact on stranded migrants" (September 2020), p. 4.

(15) Gabriella Sanchez and Luigi Achili, *Stranded: The Impacts of COVID-19 on Irregular Migration and Migrant Smuggling*, Policy Brief, No. 2020/20 (Florence, Italy, Migration Policy Centre, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, 2020), p. 2.

(16) Mixed Migration Centre, "COVID-19 Global Thematic Update, No. 1: impact of COVID-19 on migrant smuggling" (September 2020).

القيود المفروضة على السفر والتنقل المتعلقة بكوفيد-19 الأشخاص من القيام برحلات محفوفة بالمخاطر بل مميتة في بعض الأحيان، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بمهربي المهاجرين.<sup>(17)</sup>

21- وشمل الأثر الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في القطاع غير الرسمي وفي أوساط العمال المهاجرين، وزيادة الديون وفقدان سبل العيش والحماية الاجتماعية. وفي عام 2020، انخفضت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 20 في المائة تقريباً إلى 445 مليار دولار، بعد أن كانت 554 مليار دولار في عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض الأجور وانخفاض تشغيل العمال المهاجرين في البلدان المستقبلة.<sup>(18)</sup> وفي دراسة نُشرت مؤخراً، تشير تقديرات البنك الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين إلى أن 4,4 ملايين شخص في المجتمعات المضيفة و1,1 مليون لاجئ أو نازح داخلي في الأردن ولبنان وإقليم كردستان العراق دُفعوا مؤخراً إلى هوة الفقر بسبب هذه الجائحة. وقد أدت هذه الظروف إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة.<sup>(19)</sup> وستسبب العواقب الطويلة الأجل، بما في ذلك الانكماش الاقتصادي العالمي وما ينتج عنه من تفاقم في أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية، في دفع الكثيرين إلى حالة من الضنك المالي وتؤدي بهم إلى التفكير في الهجرة. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة خطر التهريب والاستغلال في ظروف مشددة للعقوبة.

22- وعلى التوازي، مازالت الحاجة إلى العمل أحد الدوافع الرئيسية للهجرة. وعلى الرغم من الركود الاقتصادي الحالي، تشهد بعض القطاعات زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، بما في ذلك قطاعات الرعاية الصحية والتصنيع والأغذية وخدمات التوصيل والنقل والزراعة الموسمية.<sup>(20)</sup> وقد يكون لهذا الطلب المتزايد على الأيدي العاملة، بمن فيهم العمال المهاجرون، أثر على تدفقات المهاجرين وسياسات الهجرة.

## جيم- تأثير جائحة كوفيد-19 على تهريب المهاجرين

23- يزدهر تهريب المهاجرين عندما تنقل المسارات القانونية للهجرة، مع تشديد المراقبة على الحدود وسياسات الهجرة التقييدية التي تزيد من احتمال لجوء المهاجرين إلى خدمات التهريب لعبور الحدود. ونجم عن ذلك أن كثرة من التدابير المتخذة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 كان لها أثر على تهريب المهاجرين.

24- وتبيّن البحوث التي أجريت على طرق محددة للهجرة أن القيود المفروضة على السفر المتصلة بكوفيد-19 لم تقلل الطلب على خدمات التهريب في الأجل المتوسط إلى الطويل، بل ربما أدت في الواقع إلى زيادته. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، عانى الأشخاص المرتحلون، بمن فيهم أولئك الذين يغادرون بلدانهم الأصلية أو الذين تقطعت بهم السبل أثناء المرور العابر، من صعوبات متزايدة في بلوغ وجهتهم المقررة، حيث لجأ العديد

UNODC, "Research brief: how COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to (17) impact migrant smuggling", pp. 5-6.

Dilip K. Ratha and others, "COVID-19 crisis through a migration lens", Migration and Development (18) Brief Series, No. 32 (Washington, D.C., World Bank Group and Global Knowledge Partnership on Migration and Development, 2020), p. viii.

Joint Data Center on Forced Displacement, World Bank and UNHCR, "Compounding misfortunes: (19) changes in poverty since the onset of COVID-19 on Syrian refugees and host communities in Jordan, the Kurdistan Region of Iraq and Lebanon" (December 2020).

International Labour Organization (ILO), "Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic: (20) recommendations for policymakers and constituents", Policy Brief (April 2020), p. 2. انظر أيضاً Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Amidst the COVID-19 global crisis, ICAT calls for coordinated action to address trafficking in persons for forced labour" (July 2020).

منهم إلى خدمات المهربين لعبور الحدود (CTOC/COP/WG.7/2020/2، الفقرة 16). وفي حالات أخرى، حوصر المهاجرون واللاجئون، بمن فيهم الأطفال، في بلد من بلدان المرور العابر، وعجزوا عن المضي قدماً بسهولة أو العودة إلى بلدانهم الأصلية، وعلقوا في ظروف محفوفة بالمخاطر في مخيمات أو ملاجئ أو في الشوارع. ومن المرجح أن يحاول هؤلاء الأشخاص مواصلة رحلاتهم، مما قد ينشئ زيادة في الطلب على خدمات تهريب المهاجرين مع إعادة فتح بعض الحدود.

25- ومن المرجح أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ الذي سيعقب الانكماش الحالي إلى زيادة هجرة الأيدي العاملة إلى البلدان التي تتعافى بسرعة أكبر، مما قد يتسبب في زيادة تهريب المهاجرين إذا لم يقترن بزيادة في الطرق النظامية للهجرة. فقد لوحظت اتجاهات مماثلة في أزمات اقتصادية سابقة، حيث نحت الهجرة غير النظامية إلى التناقص في بداية الأزمة، ثم ازدادت مرة أخرى، في اتجاه البلدان ذات الدخل الأعلى، مع تدهور الحالة الاقتصادية في بلدان منشأ المهاجرين. وفي تلك الحالات، اتبعت الاتجاهات المتعلقة بتهريب المهاجرين نفس النمط.<sup>(21)</sup>

26- وتشير بيانات قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتحليلها بشأن طرق التهريب الرئيسية الثلاثة في البحر الأبيض المتوسط إلى أن المهربين كانوا نشطين على الرغم من تدابير احتواء الفيروس التي أدت إلى فرض قيود على التنقل.<sup>(22)</sup> وسجلت مفوضية شؤون اللاجئين 94 950 وافداً من اللاجئين والمهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط في عام 2020، مقارنة بـ 123 663 في عام 2019.<sup>(23)</sup> وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للوافدين كان أقل في عام 2020 منه في عام 2019، لم يحدث انخفاض في عدد المهاجرين الوافدين الذين سافروا على طريقي التهريب في وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط. وتشير التقديرات إلى أن 90 في المائة من حالات الدخول غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي، في أوائل عام 2021، انطوت على مساعدة خدمات التهريب.<sup>(24)</sup>

27- وفي أواخر عام 2020، خلصت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) إلى أنه مع تعديل شبكات التهريب لأساليب أعمالها، ازدادت رسوم التهريب في أنحاء كثيرة من العالم بسبب القيود المفروضة على التنقل، والطلب المستمر، وزيادة المخاطر التي تواجهها الشبكات الإجرامية.<sup>(25)</sup> وبالمثل، أشار نصف جميع المجهيين على دراسة استقصائية للمهاجرين أجراها مركز الهجرة المختلطة<sup>(26)</sup> إلى أن رسوم المهربين ازدادت منذ بداية جائحة كوفيد-19، حيث أفاد المجهيون في بوركينا فاسو وبيرو وليبيا وكولومبيا ومالي والنيجر بحدوث زيادات من هذا القبيل بشكل أكثر تواتراً. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلصت أيضاً دراسة استقصائية أجرتها شبكة المدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (REDTRAM) إلى أن رسوم المهربين ازدادت، في حين أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة استبان، في المكسيك، زيادة في رسوم التهريب بمقدار أربعة أضعاف منذ بداية الجائحة.<sup>(27)</sup> وقد تسببت العوامل المتعلقة بهذه

(21) UNODC, "Research brief: how COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling", pp. 17–18.

(22) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(23) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوابة البيانات التشغيلية.

(24) Katrien Luyten and Stephanie Brenda Smialowski, "Understanding EU action against migrant smuggling", European Parliamentary Research Service (January 2021), p. 1.

(25) European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), "How COVID-19-related crime infected Europe during 2020" (November 2020), p. 12.

(26) Mixed Migration Centre, "COVID-19 Global Thematic Update, No.1"

(27) معلومات مقدمة من مكتب الاتصال والشراكة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في المكسيك.

الجائحة في أن تصبح رحلات التهريب أكثر تكلفة<sup>(28)</sup> وزادت من مخاطر الاستغلال والظروف المشددة للعقوبة حين يعجز المهاجرون عن الدفع أو حين يطالبون بدفع رسوم إضافية أثناء الرحلة.

## خامساً - المخاطر ومواطن الضعف المرتبطة بتهريب المهاجرين في سياق جائحة كوفيد-19

28- كما ذكر أعلاه، لم تؤدّ جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض ملحوظ في أنشطة التهريب، بل ربما تكون ساعدت بعض الشبكات على استغلال مواطن الضعف المحددة للأشخاص المرتحلين. ويبدو أن اعتماد المهاجرين واللاجئين على المهريين لعبور الحدود، في مواجهة تعطيلات شتى وتدابير متغيرة لاحتواء جائحة كوفيد-19، شهد زيادةً في مناطق كثيرة، وكذلك تعرّض المهاجرين واللاجئين لأشكال التهريب المشددة التي تنطوي على العنف وسوء المعاملة بل وحتى الموت. وينص بروتوكول تهريب المهاجرين، في الفقرة 3 من المادة 6، على أن تُعتبر أي ظروف تعرض للخطر، أو يرحّج أن يتعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين، أو تستتبع معاملة المهاجرين المهريين معاملة لاإنسانية أو مهينة، ظروفًا مشددة للعقوبة في الجرائم ذات الصلة المتعلقة بتهريب المهاجرين.

## ألف - زيادة المخاطر وأشكال التهريب في ظروف مشددة للعقوبة

29- تبين بحوث المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن آلاف المهاجرين يموتون خلال أنشطة التهريب كل عام.<sup>(29)</sup> وقد أبلغ عن وقوع حوادث أثناء النقل وحوادث قتل متعمد على امتداد غالبية طرق التهريب. إلا أن وفيات كثيرة للمهاجرين لا يُبلغ عنها، وقد يكون العدد الفعلي للوفيات أعلى بكثير.

30- وفي سياق جائحة كوفيد-19، أفادت اليوروبول بوجود تحول في الطريق المستخدم للوصول إلى أوروبا في عام 2020، من الطريق الجوي إلى الطرق البرية والبحرية، نتيجة للتوقف شبه الكامل للرحلات الجوية في ربيع عام 2020، وبأن المهاجرين مازالوا يهربون براً وبحراً، غالباً في ظروف أكثر خطورة.<sup>(30)</sup> وأجبر المهربون على استخدام طرق جديدة أقل ارتياداً وأكثر خطورة نتيجة لإغلاق الحدود، مما يعرض حياة المهاجرين في كثير من الأحيان لخطر أكبر. ففي القنال الإنكليزية، على سبيل المثال، استُخدمت قوارب أصغر للنقل، وعُثر على مهاجرين مهريين محبوسين في حاويات مظلمة محكمة الإغلاق على متن الشاحنات ومركبات الشحن وقطارات الشحن، التي استمرت في عبور الحدود على الرغم من الجائحة. وقد دفع إغلاق الحدود وغيرها من القيود المفروضة على التنقل المهاجرين إلى استخدام طرق أكثر خطورة لا تتوافر فيها في كثير من الأحيان عمليات الإنقاذ والمساعدة الإنسانية.<sup>(31)</sup> فعلى سبيل المثال، أشار أكثر من 70 في المائة من اللاجئين والمهاجرين الذين شملتهم دراسة استقصائية في تونس وماليزيا والنيجر إلى أن المهريين بدأوا في استخدام طرق أكثر خطورة منذ نشي جائحة كوفيد-19.<sup>(32)</sup> وفي البحر الأبيض المتوسط، أزهقت أرواح 1 166 مهاجراً أثناء المرور العابر في عام 2020،<sup>(33)</sup> واختفى كثيرون آخرون.

UNODC, "Research brief: how COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to (28) impact migrant smuggling", pp. 5-6

.Global Study on Smuggling of Migrants 2018 (United Nations publication, 2018), p. 9 (29)

.Europol, "How COVID-19-related crime infected Europe", p. 12 (30)

.Sanchez and Achili, *Stranded: The Impacts of COVID-19*, p. 3 (31)

.Mixed Migration Centre, "COVID-19 Global Thematic Update, No.1" (32)

(33) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوابة البيانات التشغيلية.



31- وعلاوة على الخسائر في الأرواح، تشمل الجرائم التي يواجهها المهاجرون المهربون التي يكثر الإبلاغ عنها جرائم العنف الجنسي والجنساني، والسرقعة، والاختطاف من أجل الحصول على فدية، والسطو، والابتزاز، والاتجار بالأشخاص. ويتعرض الأطفال غير المصحوبين بذويهم بصفة خاصة للاستغلال والعنف وسوء المعاملة، في حين أن النساء والفتيات غالباً ما يعانين من العنف الجنسي والجنساني في الطريق. ومن ضمن مرتكبي الجرائم ضد المهاجرين المهربين المجرمون، وجماعات الميليشيات، ومهاجرون آخرون، ومواطنون عاديون، وعناصر فاسدة في مجال إنفاذ القانون (CTOC/COP/WG.7/2020/2، الفقرة 20). وإضافة إلى ذلك، فإن سعي المهربين إلى تحقيق الأرباح قد يدفعهم إلى إهمال سلامة المهاجرين أثناء الرحلات.<sup>(34)</sup> وتبين دراسة مقبلة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن بالإمكان استبانة أبعاد جنسانية في سياق التهريب في ظروف مشددة للعقوبة، مثل وضع النساء والأطفال في مواقع أقل أمناً على السفن أثناء عمليات العبور البحرية الخطرة. وتواجه النساء والفتيات أيضاً مخاطر متزايدة على الحياة بسبب الحمل والاحتياجات الصحية المحددة، مما يعرضهن بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بالتهريب.

32- وأفادت المجموعة العالمية للحماية، وهي شبكة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي توفر الحماية للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية، بحدوث زيادات في العنف الجنسي في بلدان كثيرة في عام 2020 بسبب الجائحة، وأشارت إلى أن المرتحلات من النساء والفتيات تضررن بشكل خاص.<sup>(35)</sup> وإضافة إلى ذلك، وفي دراسة أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة سنُشر لاحقاً في عام 2021 بعنوان "تأثير جائحة كوفيد-19 على تدابير نظام العدالة الجنائية المتخذة للتصدي للعنف الجنسي ضد المرأة: استعراض عام للأدلة المستجدة" (The impact of COVID-19 on criminal justice system) (responses to gender-based violence against women: a global review of emerging evidence)، أكد الأخصائيون الممارسون في مجال العدالة الجنائية المشاركون في الدراسة أن المهاجرات من الفئات التي تواجه صعوبات خاصة في الوصول إلى العدالة والخدمات ذات الصلة في حالات العنف الجنسي أثناء الجائحة.

## باء - الاتجار بالأشخاص

33- يتعرض المهاجرون المهربون، طوال رحلتهم، لمخاطر عالية من الإيذاء والاستغلال بأشكال مختلفة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. والأشخاص المهربون، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء، معرضون للخطر بوجه خاص حين لا تكون لديهم وثائق سفر أو إقامة أو هوية و/أو حين لا يتحدثون اللغة المحلية. وهذا يجعلهم عرضة بشكل خاص للوقوع في أيدي المتجرين، بالأكثر في بلدان المرور العابر والمقصد. والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين جريمتان متميزتان قد تتشابهان في بعض الخصائص ولكنهما تستلزمان تدابير قانونية وتنفيذية وسياساتية مختلفة للتصدي لهما. وثمة أهمية لوضع تعريف دقيق للجريمة من أجل ضمان حماية ضحايا الاتجار على النحو الواجب.

34- وقد يصبح المهربون هم أنفسهم متجرين، بتنفيذ مخططات تُبقي المهاجرين مأسورين في عبودية الديون، مثلاً. ثم يُجبر المهاجرون المهربون على العمل لسداد الدين، وعادة ما يكون ذلك في ظل ظروف استغلالية تشمل الاستغلال الجنسي والعمل القسري.<sup>(36)</sup> وقد يكون المتجرون أيضاً جزءاً من شبكات إجرامية معقدة تعمل بالتواطؤ مع المهربين أو بمعزل عنهم وتجند ضحاياها في مخيمات اللاجئين أو مراكز الاستقبال أو غيرها من

(34) *Global Study on Smuggling of Migrants 2018*, p. 9

(35) Global Protection Cluster, "Aftershock: abuse, exploitation and human trafficking in the wake of COVID-19" (November 2020). See also Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Global humanitarian response plan COVID-19" Progress Report, 4th ed. (November 2020), p. 2

(36) Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, Issue Brief: "What is the difference between trafficking in persons and smuggling of migrants?", Issue Brief No. 1 (October 2016)

المستوطنات في بلدان المرور العابر أو المقصد، لإجبارهم بعد ذلك على العمل الجنسي و/أو استغلال عملهم في قطاعات اقتصادية سيئة التنظيم مثل الزراعة والبناء وصناعة صيد الأسماك والتعدين.

35- وأكد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الذي أصدره المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن في غالبية مناطق العالم، يشكل المهاجرون أكثر من نصف جميع الضحايا الذين اكتشفوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير (65 في المائة في أوروبا الغربية والجنوبية و60 في المائة في الشرق الأوسط و55 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ و50 في المائة في وسط وجنوب شرق أوروبا و25 في المائة في أمريكا الشمالية). وكثيراً ما يستغل المتجرون وضع المهاجرين غير القانوني في بلد ما كوسيلة لإدامة سيطرتهم على ضحاياهم ومنعهم من الفرار و/أو إبلاغ السلطات المحلية عن مستغليهم. وفي الحالات التي جرى تحليلها في ذلك التقرير، تبين أن المتجرين كثيراً ما يستغلون وضع ضحاياهم كمهاجرين، وذلك، مثلاً، بالتهديد بعمل محاضر ضدهم، لإخضاعهم بذلك وإبقائهم في أوضاع استغلالية.<sup>(37)</sup>

36- وفي عام 2020، سلطت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الضوء على ضعف النساء والفتيات المهزبات للاتجار بهن، وأكدت أن الظروف التي أوجدتها نظم الهجرة واللجوء التقييدية تدفع المهاجرين إلى اتباع مسارات غير نظامية. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن الفتيات غير المصحوبات بذويهن أو اللاتي ينفصلن عن أسرهن أو عن هياكل الدعم الأخرى بسبب التشريد معرضات بشكل خاص للاتجار بهن (CEDAW/C/GC/38، الفقرتان 5 و24).

37- وخلال جائحة كوفيد-19، كان المهاجرون غير النظاميين (بمن فيهم الأطفال والنساء غير الحاملين للوثائق اللازمة و/أو غير المصحوبين بذويهم)، الذين يستخدمون خدمات المهريين أثناء رحلتهم في كثير من الأحيان، من بين أكثر الفئات المعرضة للاتجار بالأشخاص، حيث ازدادت مواطن ضعفهم سوءاً بسبب القيود المفروضة للحد من انتشار الفيروس.<sup>(38)</sup> وقد تُرك مهاجرون كثيرون، بمن فيهم أولئك الذين لجأوا إلى خدمات التهريب، وقد تقطعت بهم السبل، عاجزين عن الحصول على السكن وغيره من أنواع خدمات الحماية التي توقفت أثناء الجائحة، أو خضعوا لقيود أخرى على التنقل أثرت على خطط سفرهم وأفقدتهم دخلهم، مما يعرضهم لخطر أكبر من الاتجار بهم لأغراض مختلفة.<sup>(39)</sup> والعمال المهاجرون العاملون في القطاعات المنخفضة الدخل وغير الرسمية مثل صناعة الملابس والزراعة والمزارع والصناعة التحويلية والأعمال المنزلية وجدوا أنفسهم أيضاً في أوضاع أكثر هشاشة. وقد يواجه المهاجرون العاملون في هذه القطاعات، التي يُكتشف فيها ضحايا الاتجار في أغلب الأحيان، قدراً أكبر من الاستغلال بسبب حاجة الأعمال التجارية إلى الإنتاج بتكلفة أقل نتيجة الأزمة الاقتصادية، وبسبب قلة الرقابة من جانب السلطات.<sup>(40)</sup>

38- وسرعان ما تأقلمت طرائق عمل المتجرين مع الوضع الجديد، بالاستفادة، مثلاً، من اللبس الأولي الذي تولد عن حالة الطوارئ ومختلف التدابير المتخذة، لنشر معلومات كاذبة وتجنيد الضحايا،<sup>(41)</sup> وينقل أنشطتهم غير

(37) United Nations publication, 2020, pp. 9–10.

(38) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Guidance on Addressing Emerging Human Trafficking Trends and Consequences of the COVID-19 Pandemic* (2020), p. 30. See also Amy Emel Muedin, “Reflections on the United Nations Network on Migration’s listening sessions on COVID-19 and trafficking in persons”, United Nations Network on Migration, 9 July 2020.

(39) UN-Women and OSCE, *Guidance on Addressing Emerging Human Trafficking Trends*, p. 32.

(40) UNODC, “Impact of the COVID-19 pandemic on trafficking in persons: preliminary findings and messaging based on rapid stocktaking” (Vienna, 2020), p. 1.

(41) Amy Emel Muedin, “Reflections on the United Nations Network on Migration’s listening sessions on COVID-19 and trafficking in persons”, United Nations Network on Migration, 9 July 2020.

المشروعة إلى الإنترنت حيثما أمكن ذلك. وتشير البيانات إلى أن المتجرين زادوا من أنشطتهم على الإنترنت المتعلقة بالتجنيد والاستمالة والاستغلال، ولا سيما الفتيات، أثناء الجائحة.<sup>(42)</sup>

39- وإضافة إلى ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة ضعف الأطفال، حيث إن زيادة الضعف الاقتصادي تزيد من خطر عمل الأطفال وزواج الأطفال وجميع أشكال الاتجار بالأطفال، بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي والتجنيد في الجماعات الإجرامية أو المسلحة أو الإرهابية.

40- وأكد فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في تحليل مشترك نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2020، أن "حالات الأزمات تزيد، حسبما يتبين بجلاء من واقع جائحة كوفيد-19، من مخاطر الاتجار بالأشخاص الأكثر تعرضاً بالفعل للخطر، من خلال تعطيل الأنشطة الاقتصادية وخيارات كسب العيش، فضلاً عن تفكك الشبكات الأسرية والاجتماعية. فإن أي أزمة - سواء كانت مرتبطة بجائحة أو بتغير المناخ أو نزاعات أو نزوح قسري - أكثر من كونها توجد تحديات جديدة، تتسبب في تقاوم القضايا الأساسية التي تجعل الناس أكثر عرضة للاتجار في المقام الأول."<sup>(43)</sup>

41- وقد يؤدي عدم وجود مسارات آمنة ومنظمة ونظامية للهجرة إلى لجوء المزيد من المهاجرين إلى خدمات التهريب و/أو القيام برحلات أطول وأصعب بها تعطيلات محتملة، ومن ثم، إلى مواجهة مخاطر متزايدة من سوء المعاملة والاستغلال.<sup>(44)</sup>

## جيم- عمليات صد اللاجئين والعوائق التي تعترض عمليات البحث والإنقاذ وعمليات العودة القسرية

42- في الربع الثاني من عام 2020، أغلقت عدة بلدان موانئها أمام السفن ورفضت السماح للاجئين والمهاجرين الذين أُقذوا في البحر بالنزول فيها. وما زاد الأمر سوءاً في بعض الأماكن حظر الرسو الذي فُرض على السفن الأجنبية التي تقوم بعمليات بحث وإنقاذ، ليظل المهاجرون واللاجئون عالقين على متن هذه السفن لأسابيع في ظروف غير صحية وغير كريمة.

43- وأبلغ في عدة مناطق عن عمليات صد المهاجرين واللاجئين، وهي ممارسة يُلقى خلالها القبض على الشخص بعد عبوره الحدود عبوراً غير نظامي ويعاد بإجراءات موجزة إلى بلد مجاور قبل أن تُجرى عمليات الفحص الطبي والحماية الفردية.<sup>(45)</sup> وفي منشور جديد، أفادت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية بوقوع عدة حوادث صد على حدود الاتحاد الأوروبي في عام 2020، اقترنت في بعض الأحيان بإفادات عن سوء

(42) المرجع نفسه، الصفحة 4.

(43) Inter-Agency Coordination against Trafficking in Persons, "20th anniversary of the trafficking in persons protocol: an analytical review" (December 2020), p. 14

(44) للاطلاع على مزيد من المعلومات المتعمقة عن الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص، انظر أيضاً التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (Global Report on Trafficking in Persons 2020)، الصفحات 69-77.

(45) United Nations, "Policy brief: COVID-19 and people on the move", p. 19. See also Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Press briefing note on migrant rescues in the Mediterranean", 8 May 2020; OHCHR, "Press briefing notes on Venezuelans Trinidad and Tobago", 15 December 2020; UNHCR, "UNHCR warns asylum under attack at Europe's borders, urges end to pushbacks and violence against refugees", 28 January 2021

المعاملة والاستخدام المفرط للقوة وتدمير الممتلكات.<sup>(46)</sup> وجار أيضاً تحقيق رسمي في ادعاءات خطيرة بصد قوارب تحمل مهاجرين غير نظاميين على متنها ودفعها إلى المياه الدولية.<sup>(47)</sup> وعلاوة على ذلك، أفاد 57 في المائة من المهاجرين الذين شملتهم دراسة استقصائية أُجريت في النيجر بأن خطر عمليات الصد على الحدود ازداد بعد ظهور جائحة كوفيد-19.<sup>(48)</sup> وتعيق هذه الممارسات إجراء تحقيق في الأنشطة الإجرامية المنظمة أو تقييم احتياجات الحماية على أساس كل حالة على حدة، وتنتهك، في الحالة الأخيرة، مبدأ عدم الإعادة القسرية وغيرها من الالتزامات بمقتضى قانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالكثير من المهاجرين المهريين ضحايا لجرائم العنف ويحتاجون إلى المساعدة والحماية والوصول إلى العدالة. وعلى امتداد فترة الجائحة، أُبلغ عن حالة أو أكثر من حالات الإعادة القسرية في 24 بلداً.<sup>(49)</sup>

44- ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق الادعاء بأن بعض الدول أعادت قسراً المهاجرين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلون عنهم، إلى دول المرور العابر أو المنشأ ذات النظم الصحية الهشة، مما يعرضهم لمخاطر صحية خطيرة. وهذا يمكن أن يعرض أيضاً المجتمعات المحلية المستقبلية لهم لخطر العدوى بكوفيد-19، مما يؤدي إلى وصم العائدين (A/75/542، الفقرة 22). وأفيد بأن عودة مجموعات كبيرة من المهاجرين إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية دون فحص صحي أثرت على المجتمعات المحلية على الحدود وفي البلدان المجاورة.<sup>(50)</sup> وعلاوة على ذلك، أدى إغلاق الحدود إلى تراكم آلاف المهاجرين عند المعابر الحدودية والاحتفاظ الشديد في مخيمات المساعدة الإنسانية، مما دفع الكثيرين إلى استخدام نقاط العبور غير النظامية بمساعدة المهريين، مما أدى إلى المخاطر المذكورة أعلاه.

#### دال - التعرض لكوفيد-19 وتعذر الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات

45- غالباً ما يفترق الأشخاص المرتحلون، بمن فيهم المهاجرون المهريون، إلى خدمات الرعاية الصحية الكافية فيما يتعلق بكوفيد-19. وفي كثير من الحالات، جرى إيواء المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل، فضلاً عن المشردين داخلياً، في مخيمات ومراكز لاحتجاز المهاجرين ومستوطنات غير رسمية وغيرها من المواقع التي لا تتوفر فيها سوى فرص محدودة للحصول على المياه والمرافق الصحية ومرافق النظافة الصحية، وهم يُجبرون على تقاسم المناطق المشتركة مثل المطابخ والمراحيض. وغالباً ما تكون الخدمات أكثر محدودية للنساء والفتيات.<sup>(51)</sup> وكثيراً ما تعاني هذه الأماكن من الاكتظاظ الشديد وقلة فرص الحصول على الخدمات الصحية. وقد يصعب أو يستحيل تنفيذ التدابير الاحترازية، مثل التباعد البدني وغسل اليدين والحجر الصحي والعزل الذاتي، مما يحد من جهود احتواء الفيروس. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يستضاف المهاجرون واللاجئون، الذين يُلزمون باحترام تدابير عزل إجبارية لدى وصولهم إلى العديد من بلدان المقصد، في مخيمات شديدة الازدحام على الحدود. بل إن عمليات الإغلاق وحظر التجول وغيرها من القيود المفروضة على الحركة قد تزيد من احتمال العدوى

European Union Fundamental Rights Agency, *Migration: Fundamental Rights, Issues at Land Borders* (46) (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020), pp. 19–22.

European Commission, Migration and Home Affairs, “An extraordinary meeting of the Frontex Management Board on 9 December 2020”, 17 December 2020 (47).

Mixed Migration Centre and OHCHR, “Covid-19 and the socioeconomic situation of migrants in Niger: analysis of 4Mi data collected in Niger between July and September 2020” (January 2021), p. 7 (48).

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Global humanitarian response plan COVID-19”, p.16 (49).

UN News, “Migrants stranded “all over the world” and at risk from coronavirus, 7 May 2020 (50).

United Nations, “Policy brief: COVID-19 and people on the move”, p. 9 (51).

بإيجاد أماكن مزدحمة، مما يعرض السكان لخطر أكبر من التعرض للفيروس.<sup>(52)</sup> فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن حوادث تهريب المهاجرين التي شملت نقل لاجئين من الروهينغا من بنغلاديش إلى ماليزيا عن طريق البحر زادت بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2020، وذلك على الأرجح بسبب المخاوف من العدوى في مخيمات اللاجئين التي روح لها المهربون لتعزيز الطلب على خدماتهم.<sup>(53)</sup>

46- وما يزيد هذه المسائل سوءاً الصعوبات التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية في الوصول إلى مواقع معينة نتيجة للقيود التي تفرضها الدول والتدابير الوقائية مثل العمل عن بُعد وإغلاق المكاتب، مما زاد أيضاً من صعوبة وصول بعض المهاجرين واللاجئين إلى مقدمي خدمات الرعاية الصحية.<sup>(54)</sup> وفي الأشهر الأخيرة، أُبلغ عن حدوث تأخيرات في توفير الخدمات الاجتماعية وغيرها من خدمات الدعم للمهاجرين، بما في ذلك الرعاية الطبية والمساعدة في تجديد التأشيرات والتصاريح. وعلاوة على ذلك، مازالت كثرة من هذه الخدمات تعمل بقدرة محدودة بسبب الجائحة.<sup>(55)</sup>

47- وقد لا تتاح للمهاجرين غير النظاميين أيضاً فرص الحصول على المعلومات المتصلة بالصحة بسبب الحواجز القانونية أو اللغوية أو الثقافية أو غيرها من الحواجز، بما يشمل الإحجام عن الاقتراب من الخدمات الصحية خوفاً من الانتقام أو الاحتجاز أو الترحيل لعدم وجود "حواجز فاصلة" متينة، سواء كان ذلك فعلياً أم متصوراً، بين سلطات الهجرة أو سلطات إنفاذ القانون والقطاع الصحي.<sup>(56)</sup> وأحد العوائق الرئيسية التي أفاد بها مهاجرون في النيجر في سبيل الحصول على الخدمات الصحية في حالة ظهور أعراض الإصابة بكوفيد-19 هو الخوف من الاعتقال أو الترحيل أو الإبلاغ، حيث أشار 26 في المائة من المهاجرين إلى أن هذا الأمر مثير للقلق.<sup>(57)</sup>

48- وقد توقفت أو عُلقت خدمات رئيسية أخرى للمهاجرين، بما يشمل الخدمات القانونية والاجتماعية والتعليمية، التي اعتُبرت "غير أساسية" أثناء الجائحة، بسبب تحويل الموارد العامة إلى حالة الطوارئ الصحية. وتأثر أيضاً توفير الخدمات المهنية لإنقاذ الأرواح على خطوط المواجهة لهذه الفئات الضعيفة من جراء نقص الميزانية والتدابير الصحية وإعادة ترتيب أولويات التمويل من جانب الحكومات.<sup>(58)</sup> وقد عانى الأطفال من مواطن ضعف شديدة لأنهم يواجهون تحديات إضافية في الحصول على طائفة من الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والتعليم.

European Union Fundamental Rights Agency, *Coronavirus Pandemic in the EU: Fundamental Rights Implications – Focus on Social Rights*, Bulletin No. 6 (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020), p. 31

(53) الإنترنتبول، "تبعات كوفيد-19 على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر"، 11 حزيران/يونيه 2020.

(54) UNHCR, "Regional Bureau for Europe: COVID-19", Update, No. 22 (11–30 November 2020)

(55) IOM, COVID-19 Response, "COVID-19 immigration, consular and visa needs and recommendations", Issue Brief, No. 4 (January 2021), p. 2

(56) United Nations Committee on Migrant Workers and Special Rapporteur on the human rights of migrants, "Joint guidance note on the impacts of the COVID-19 pandemic on the human rights of migrants", 26 May 2020, p. 3

(57) Mixed Migration Centre and OHCHR, "COVID-19 and the socioeconomic situation of migrants in Niger", p. 4

(58) Amy Emel Muedin, "Reflections on the United Nations Network on Migration's listening sessions on COVID-19 and trafficking in persons", United Nations Network on Migration, 9 July 2020

## سادسا - مساهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة وحماية حقوق المهاجرين المهريين

49- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم الدول الأعضاء من خلال وضع تدابير معيارية وسياساتية وتقديم المساعدة التقنية وجمع البيانات وإجراء البحوث للتصدي لتهريب المهاجرين، وذلك في إطار نهج تراعي الاعتبارات الجنسانية والعمرية قائمة على حقوق الإنسان. ومنذ بداية تفشي الجائحة، وعلى الرغم من التحديات التي يطرحها كوفيد-19، ساهم المكتب في الجهود الرامية إلى معالجة المسائل التي نوقشت أعلاه من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة.

50- وقد نظم المكتب، في عام 2020، من خلال البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين التابع له، أو ساهم مساهمة كبيرة في 17 نشاطاً من أنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين، وصلت إلى 216 أخصائياً ممارساً (نصفهم من النساء) في 10 بلدان. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنشأت شبكة من المدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين فرقة عمل للتحقيق في حالات الاتجار بالأشخاص داخل تدفقات الهجرة المختلطة وملاحقة مرتكبيها قضائياً، بدعم من المكتب في إطار مبادرة "Track4Tip". وقد دعمت هذه الجهود الدول الأعضاء في تعزيز وتكييف جهودها لمكافحة هذه الجريمة.

51- وقام مشروع التخاطب بين المطارات، الذي ينفذه المكتب بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، بتدريب فرق عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات، تجمع بين أجهزة إنفاذ القانون العاملة في المطارات الدولية، بغرض استبانة أي مؤشرات محددة للمخاطر المتعلقة بمختلف أنواع الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب المهاجرين وكشف وثائق السفر المزورة، ضمن أمور أخرى. وأسفر ذلك عن تفكيك شبكة تهريب، في عام 2020، على يد فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أبيدجان. وأدت عملية بقيادة الإنتربول لمكافحة تهريب المهاجرين إلى اعتقال أكثر من 200 من أعضاء مختلف الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب 3 500 مهاجر في أنحاء الأمريكتين وأفريقيا وأوروبا وآسيا. وأُنقذ أيضاً ما يصل إلى 100 من ضحايا الاتجار المحتملين خلال العملية، المعروفة باسم "Turquesa II"، التي جمعت بين سلطات 32 بلداً. وقد دعم خبراء منع الجريمة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الإنتربول منذ المرحلة التحضيرية لهذه المبادرة الرئيسية، وهم يواصلون الاضطلاع بدور رئيسي في مرحلة ما بعد العملية.

52- واستمر في عام 2020 توسيع بوابة المعارف الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين التابعة للمكتب، وهي قاعدة بيانات عالمية فريدة لا توافرها أخرى في هذا الشأن. وتوفر البوابة، التي تضم 817 قضية من 47 ولاية قضائية و250 تشريعاً من 101 بلد، معلومات عن كيفية عمل الجماعات الإجرامية وكيفية تصدي الدول لها، وهي أداة مفيدة للأخصائيين الممارسين في ملاحقة قضايا التهريب والبت فيها. ونشر المكتب أيضاً موجزاً بحثياً يحلل سيناريوهات لتأثير أزمة كوفيد-19 على تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص عبر الحدود على امتداد طريقتين مختلفتين للهجرة.<sup>(59)</sup>

53- وطوال العامين 2020 و2021، كنف المكتب عمله في مجال البعد الجنساني في التهريب. وقد حلت دراسة سابقة للمكتب دور المرأة في أنشطة التهريب، وبحثت كيفية إشراك المرأة والمهام التي تؤديها عادة في هذا الصدد. إلا أن الجوانب الأوسع لحقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية للجرائم المشددة التي تنطوي على تهريب المهاجرين مازالت لم تدرس كما ينبغي. وتشير الأدلة والتقارير السردية إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحوادث عنف جنساني بحق المهاجرين المهريين، وغالباً ما يكون ذلك مرتبطاً بأشكال أخرى من الجريمة. وتعكف

(59) UNODC, "Research brief: how COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling".

دراسة حالية للمكتب على بحث العوامل المشددة للعقوبة، من منظور جنساني، في جريمة تهريب المهاجرين في منطقتين للمرور العابر هما: أمريكا الوسطى وشمال أفريقيا. والهدف من ذلك هو تحديد ما إذا كان جنس الضحايا والجناة، وكذلك المعايير والتصورات الجنسانية، يؤدي دوراً في أسباب التهريب المشدد والتصدي له، ودراسة العواقب الجنسانية التي قد تتجم عن العوامل المشددة للعقوبة على الضحايا، بما في ذلك قدرتهم على الوصول إلى العدالة والحاجة إلى خدمات الدعم والمساعدة. وسيسهف هذا التحليل في تحسين فهم الأبعاد الجنسانية الكامنة في هذا الصدد، وييسر بذل جهود أكثر استهدافاً في مجال الوقاية والحماية والملاحقة القضائية من أجل التصدي لجريمة تهريب المهاجرين، ولا سيما في أشد أشكالها خطورة وانتهاكاً.

54- ومن خلال مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما (GLO.ACT)، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة تتفّذ في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، يدعم المكتب الجهود المبذولة في البلدان الشريكة، بسبل من بينها التمكين الجنساني والأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأنشأ المكتب الشبكة النسائية لمناصرات المساواة بين الجنسين، ليحول بذلك النموذج المترسخ من كون النساء ضحايا إلى كونهن عوامل قوية للتغيير الاجتماعي وقوى محركة للتنمية، من أجل تحسين التصدي للطبيعة الجنسانية للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأطلق البرنامج مؤخراً مجموعة أدوات لتعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في مبادرات العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بهدف وضع برامج تحويلية في المجال الجنساني ومساعدة أصحاب المصلحة على الوفاء بالتزاماتهم ببذل العناية الواجبة عند تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وفي بنغلاديش في عام 2020، نظمت مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما مشاورات وطنية على الإنترنت تتناول تحديداً التدابير التي اتخذها البلد في مجال العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وستبحث ورقة موقف تصاغ على أساس هذه المشاورات تجريم هذا التهريب وحماية المهاجرين الضعفاء بما يتوافق مع بروتوكول تهريب المهاجرين. وتتيح مبادرة العمل العالمي للمكتب مساعدة الدول في مختلف مراحل مكافحة تهريب المهاجرين، وهي مثال آخر على العمل الطويل الأمد في مكافحة هذه الجريمة.

55- وما برح المكتب، بوصفه الكيان الرائد ذا الخبرة في مكافحة تهريب المهاجرين داخل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، يدعم الجهود الرامية إلى وضع توجيهات سياساتية شاملة بشأن الهجرة. وهذه الشبكة، التي أنشأها الأمين العام في عام 2018 لدعم جهود الدول الأعضاء المبذولة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، هي آلية التنسيق الأولى للأمم المتحدة لوضع التوجيهات بشأن جميع جوانب الهجرة. وتتولى الشبكة، التي تضم 38 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، تنسيق التدابير المتخذة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وهي الجهة الفاعلة الرئيسية التي تدعم الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني، بما في ذلك الهدف 9 منه، المكرس لتعزيز تدابير التصدي لتهريب المهاجرين.

56- وفي إطار البرنامج العالمي لإنهاء العنف ضد الأطفال، قدم المكتب الدعم إلى الدول لتحسين ظروف استقبال الأطفال المحرومين من حريتهم، بمن فيهم الأطفال المرتحلون، وذلك بوضع استراتيجيات للحد من الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز وتعزيز حماية الأطفال المحرومين من حريتهم من المخاطر والإيذاء أثناء الأزمات، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. وفي عام 2020، ساعد المكتب على وضع مذكرة تقنية مشتركة بين الوكالات بشأن كوفيد-19 والأطفال المحرومين من حريتهم، فقدم للدول توصيات بشأن سبل ضمان رفاة الأطفال المحرومين من حريتهم وتقليل أعدادهم الإجمالية أثناء الجائحة. وشملت التوصيات عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملأذ أخير ولأقصر مدة مناسبة، وإنهاء حرمان الأطفال من حريتهم على أساس وضع آرائهم من حيث الهجرة إنهاءً تاماً، وحظر احتجاز الأطفال المهاجرين في القوانين والسياسات والممارسة العملية.

## سابعاً - الاستنتاجات

### ألف - المضي قدماً: منع التهريب وحماية المهاجرين المهريين

57- تؤكد ديباجة بروتوكول تهريب المهاجرين على أن الدول الأطراف تسلم بضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة. وتتص المادة 16 من البروتوكول على التزامات محددة بشأن الحماية، وترد في المادة 24 من اتفاقية الجريمة المنظمة التزامات عامة بحماية الشهود على الجرائم. فعلى سبيل المثال، يجب على الدول الأطراف أن تقدم المساعدة المناسبة للمهاجرين الذين تتعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر بسبب تهريبهم، وأن توفر حماية ملائمة للمهاجرين من العنف، وتراعي ما للنساء والأطفال من احتياجات خاصة. وتضاف إلى ذلك التزامات بتوفير الحماية في صكوك دولية أخرى، منها الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام 1967. ويمكن الاطلاع على إرشادات إضافية في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية، ولا سيما في إطار الهدف 7، "معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها".

58- وكانت التدابير السياساتية المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم محدودة من حيث شمولها للمهاجرين غير النظاميين. إلا أن عدداً من الممارسات الجيدة للتخفيف من أثر الجائحة على المهاجرين ظهر إلى حيز الوجود، من قبيل إدراج المهاجرين في الاستراتيجيات الصحية المتوسطة والطويلة الأجل وتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية لهم، بما في ذلك الرعاية الصحية وخدمات الإسكان، فضلاً عن خدمات الدعم المقدمة للنساء والأطفال. وفي ولايات قضائية معينة، أدى أيضاً توفير أو تجديد تصاريح الإقامة المؤقتة للمهاجرين، بما في ذلك التصاريح الرقمية، إلى تيسير الحصول على هذه الخدمات وحال دون تقطع السبل بالمهاجرين.

59- وخلال هذه الجائحة، استُخدمت أجهزة التداول بالفيديو في المحكمة للتمكين من مواصلة عقد جلسات الاستماع في إجراءات اللجوء. وإضافة إلى ذلك، استُخدمت التكنولوجيا في المحكمة فيما يخص قضايا التهريب التي تزلع فيها شبكات للجريمة المنظمة.

60- وأكد الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتهريب المهاجرين، في اجتماعه السابع المعقود في عام 2020، على أهمية الدورات التدريبية المتخصصة المكرسة لهذا الشأن ودورات بناء القدرات لمساعدة السلطات المعنية على التصدي للآزمات، باعتبار ذلك ممارسة فضلى أخرى.

61- وفي الوقت الذي تتطلع فيه الدول إلى رفع ما فرضته من قيود مؤقتة متصلة بكوفيد-19 تدريجياً، تهيب الممارسة الناشئة بإقامة مسارات قانونية للهجرة من جديد بديلاً لها وتشكل استراتيجية وقائية رئيسية من شأنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على احتياج المهاجرين إلى اللجوء إلى شبكات التهريب لعبور الحدود، مما يحد من انتهاكات حقوق الإنسان وما يتصل بذلك من تدفقات مالية غير مشروعة. وتسهم تسوية أوضاع المهاجرين في الحد من خطر توظيفهم في قطاعات خفية تقتقر إلى الحماية الاجتماعية، مما يقلل من احتمال استغلالهم.

### باء - اعتبارات للمناقشة

62- لعل اللجنة تود أن تناقش الالتزامات والاعتبارات الدولية التالية بوصفها أولويات محتملة في معالجة حماية المهاجرين المهريين وتعزيزها في البيئات الوطنية ومنع تهريب المهاجرين على الصعيد العالمي، وخصوصاً في سياق جائحة كوفيد-19:

- النص في القوانين الوطنية على الظروف المشددة لعقوبة الجرائم المتعلقة بتهريب المهاجرين، استناداً إلى الفقرة 3 من المادة 6 من بروتوكول تهريب المهاجرين، وذلك للنظر على وجه الخصوص في



أي ظروف تعرّض للخطر، أو يُرجَّح أن تعرّض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المهريين أو تستتبع معاملتهم معاملة لاإنسانية أو مهينة.

- تضمين القوانين الوطنية "المنفعة المالية والمنفعة المادية الأخرى" كعنصر لازم في جريمة تهريب المهاجرين، والاستبعاد الصريح للأنشطة الرامية إلى تيسير الدخول والإقامة حيثما كانت أسبابها إنسانية، وعدم المعاقبة على أنشطة إنقاذ المهاجرين غير النظاميين في البحر وتقديم المساعدة الإنسانية لهم، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والمشورة القانونية المجانية.
- دعم حقوق الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، بما في ذلك دخول إقليم البلد الذي يلتصون الحماية الدولية فيه، والحق في أن يُنظر في طلب لجوئهم على أساس كل حالة على حدة، والحق في عدم الإعادة القسرية، بما في ذلك عدم رفض الطلبات والصد عن الدخول على الحدود البرية والبحرية. وإضافة إلى ذلك، دعم حق الطفل في التماس اللجوء أو الحماية أو لمّ شمله بأفراد الأسرة، وفقاً لسياسات ومعايير الصحة العامة.
- اعتماد وتنفيذ تدابير لحماية المهاجرين المهريين من العنف والإيذاء، بما في ذلك الابتزاز والاختطاف والتمييز والتعذيب وسوء المعاملة على أيدي الجهات الفاعلة الخاصة والمسؤولين العموميين، واعتماد سياسات وإجراءات تتيح للمهاجرين المهريين الذين يقعون ضحايا للجرائم، إمكانية الوصول إلى العدالة على نحو فعال، بدلاً من زيادة ضعفهم.
- تنفيذ استراتيجيات للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين في إطار تدابير أوسع نطاقاً في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى جانب تقديم خدمات متخصصة تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات من أجل منع تهريب المهاجرين وحماية حقوق المهاجرين وصونها على نحو فعال وشامل.
- إيلاء الاعتبار العاجل للنساء المتضررات من أشكال التمييز المتعددة أو المنتميات إلى فئة مهمشة، مثل المهاجرات والمهاجرات غير النظاميات، لدى وضع جميع التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتنفيذ تلك التدابير وتقييمها.
- تعزيز جمع البيانات الوطنية وتحليلها فيما يتعلق بتهريب المهاجرين، بما في ذلك طرق التهريب والأرباح التي يجنيها المهربون ومواطن ضعف المهاجرين المهريين، بما في ذلك في الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، من أجل دعم وضع سياسات متينة للهجرة وإنفاذ القانون، وكذلك التعاون مع الدول الأطراف الأخرى من خلال تبادل تلك البيانات والإحصاءات.
- وضع تدابير موجهة للتصدي والحماية من أجل المهاجرين المهريين في فترات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، بسبل من بينها كفالة الحصول على خدمات عمومية واجتماعية ميسورة التكلفة، مع إيلاء اهتمام خاص للرعاية الصحية وتدابير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والحوامل والأشخاص ذوي الاحتياجات النفسية، من أجل حماية خدمات الصحة العامة لجميع السكان.
- توفير وتوزيع لقاحات كوفيد-19 على نطاق واسع، بما في ذلك في أكثر البيئات الإنسانية هشاشة، وإدماج أكثر الفئات السكانية ضعفاً، بغض النظر عن وضعها من حيث الهجرة، في حملات التطعيم الوطنية.
- إنشاء "حواجز فاصلة" لتوفير حد واضح بين إنفاذ القانون/الهجرة والخدمات العمومية لتمكين جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، من الحصول على الرعاية الصحية والتلقيم والخدمات الاجتماعية الأخرى واللجوء إلى العدالة دون خوف من كشفهم واحتجازهم وترحيلهم.

- المشاركة في التعاون الفعال والعملي على الصعيد الدولي والإقليمية والثنائية في مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة، من خلال تنسيق الجهود الرامية إلى سد الثغرات في حماية المهاجرين في إطار تدابير أوسع نطاقاً لإدارة الهجرة، لا سيما على طول طرق الهجرة المعروفة والناشئة.
- توسيع نطاق الوصول إلى مسارات آمنة ونظامية للهجرة وإجراءات اللجوء من أجل تعزيز جهود العدالة الجنائية المبذولة للحد من الهجرة غير النظامية والتصدي لتهريب المهاجرين.